الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

~~A/35/257~~
S/13948
19 May 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البندان ٤٨ و ٥٠ من القائمة الأولية *
نزع السلاح العام الكامل
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٦ ايار/ مايو ١٩٨٠ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لبولندا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم البيان (المرفق الأول) والاعلان (المرفق الثاني) الصادرين عن الدول الاطراف في معاهدة وارسو والمعتمدين في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية المعقود في وارسو في ١٤ و ١٥ ايار/ مايو ١٩٨٠ .

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم البيان والاعلان بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البندين ٤٨ و ٥٠ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ريزارد فريليك
السفير

* A/35/50 .

المرفق الأول

بيان الدول الأطراف في معاهدة وارسو

ان المشتركين في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو اذ تحدوهم الرغبة في تعزيز آمال جميع أمم المعمورة في مستقبل طوّه السلم ، يقدمون المبادرة التالية .

انهم يقترحون عقد اجتماع ، في أقرب وقت ممكن ، على أعلى مستوى ، لممثلي دول جميع مناطق العالم . وان يركز المشتركون ، في هذا الاجتماع ، اهتمامهم على المهمة التي تشغل بال الدول الأوروبية ، والبشرية بأكملها — الا وهي القضاء على بؤر التوتر الدولي وحظر الحرب. وينبغي لهم ، لدى القيام بذلك ، ان يكرسوا اهتماما خاصا لمسائل الأمن الأوروبي وصيانة السلم في القارة الأوروبية .

وسيتسنى التوصل الى اتفاق بشأن هذا الاجتماع عن طريق المشاورات فيما بين الدول .

ومن الواضح ، على ضوء الحالة الراهنة وما تولده من مخاوف ، والامكانيات المتاحة ، التي هي أبعد من أن تستنفد ، وأخيرا ، جميع الدروس المستفادة من التاريخ منذ أيام الائتلاف المناهض للهتلرية الى يومنا هذا ، ان عقد اجتماع كهذا بالذات ، على أعلى مستوى ، سيكون أجدر سبيل لتحقيق التفاهم المتبادل واحلال سلم دائم .

عن جمهورية بلغاريا الشعبية

(توقيع) تودور جيفكوف
الأمين الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ،
رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية

عن الجمهورية الشعبية الهنغارية

(توقيع) يانوش كادار
الأمين الاول للجنة المركزية لحزب العمال
الاشتراكي الهنغاري

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية

(توقيع) ايريك هونيكر
الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لالمانيا
رئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية لالمانيا

عن الجمهورية الشعبية البولندية (توقيع) ادوارد غيريك
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال البولندى المتحد

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية (توقيع) نيكولاى شاوشسكو
الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ،
رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (توقيع) ل. أ. بريجنيف
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي
رئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

عن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية (توقيع) غوستاف هوساك
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا ،
رئيس الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية

وارسو ، ١٥ ايار/ مايو ١٩٨٠

المرفق الثاني

اعلان الدول الأطراف في معاهدة وارسو

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية الشعبية الهنغارية ، والجمهورية الشعبية البولندية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة الصداقة والتعاون والتعاضد ، المعقود في وارسو في ١٤ و ١٥ ايار/ مايو ١٩٨٠ ، قد استعرضت نتائج الخمسة والعشرين عاما من نشاط اتحادها الدفاعي الأخوي في خدمة السلم ونظرت في المشاكل العاجلة المطروحة في الكفاح في سبيل الانفراج والأمن في اوروبا ومن أجل توطيد السلم العالمي .

أولا

ان المشتركين في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية قد لاحظوا بمشاعر الارتياح أهمية التوقيع منذ ٢٥ عاما ، في وارسو ، على معاهدة الصداقة والتعاون والتعاضد ردا على تشكيل كتلة منظمة حلف شمال الاطلسي ، وخطر الحرب المتزايد في أوروبا وتهديد الأمن الوطني للدول المحبة للسلم ، لاسيما فيما يتصل بالطريق الذي تسلكه الدوائر الحاكمة لذلك التكتل العسكري بهدف اعادة انضفاء الطابع العسكري على المانيا الغربية .

وان اتحادنا الأخوي ، الذي يضم دولا تعمل متضامنة ومتعاونة مع الدول الأخرى ومع جميع القوى المحبة للسلم ، ما فتئ يحل ، بثقة وفعالية ، المشاكل الحرجة المتمثلة في منع نشوب الحرب في أوروبا ، والمساهمة بكل السبل الممكنة في تعزيز السلم ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، وتنمية التعاون المنصف والسلمي فيما بين الدول .

ويعلق المشتركون في الاجتماع أهمية كبيرة على النتائج المحرزة في مجال تعزيز الصداقة الأخوية فيما بين دولهم ايجاد تعاون متبادل واسع النطاق وشامل قائم على مبادئ الماركسية اللينينية ، واحترام العدل ، والاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاضد الودي والتضامن الدولي .

وان الدول الأطراف في معاهدة وارسو قد أظهرت دائما ، وستظل تظهر ، في كفاحها من أجل السلم والأمن والانفراج ، ثباتا على المبدأ وايمانا بالمبادئ ، ونهجا بناء ونية حسنة ، وشجاعة في اتخاذ المبادرات وواقعية في المفاوضات ، واستعدادا لمراعاة حقوق الآخرين ومصالحهم المشروعة .

وان مجرى الأحداث العالمية بكامله خلال الخمسة والعشرين عاما التي مرت على توقيع معاهدة وارسو وخبرة الدول الأطراف في المعاهدة ليشهدا بشكل مقنع على أن كل خطوة تتخذ ، في العالم المعاصر ، لتعزيز الأمن الدولي وتطوير عملية الانفراج تسهم في الكفاح الذى تخوضه الشعوب وجميع القوى التقدمية والديمقراطية في تصميم ضد السياسة الامبريالية القائمة على القوة والأمر المفروض ، والمواجهة واشعال المنازعات ، وسباق التسلح والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول . وقد هيأت التغيرات البعيدة المدى في تنظيم القوى العالمي ، وتعزيز مواقع الاشتراكية وتأثيرها في العالم ، ونجاح الكفاح الثورى المناهض للامبريالية الذى تخوضه الشعوب وحركات التحرير الوطني ، الظروف الضرورية التي يمكن في ظلها للسياسة الهادفة التي تنتهجها البلدان الاشتراكية والتدابير المتضافرة التي تتخذها الدول والشعوب المحبة للسلم أن تفضي الى ادخال تحسينات هامة وايجابية في كامل نظام العلاقات بين الدول والى توطيد السلم والأمن الدولي .

ويكمن أهم نجاح تحقق في العقود الأخيرة في أنه أمكن فك الحلقة المأساوية التي لم يكن السلم فيها أكثر من فاصل بين حروب عالمية ، وبذل جهد شامل لابعاد الحرب من حياة المجتمع البشرى الى الأبد .

وقد اعترفت كل الدول بالحقائق الاقليمية والسياسية التي ظهرت في أوروبا نتيجة لانتصار الشعوب في الحرب ضد الفاشية وللتطور الذى حدث بعد الحرب ، وتأكدت حرمة الحدود بين الدول الأوروبية ، وأحرز تقدم في الحفاظ على الاستقرار وايجاد علاقات سلمية بين الدول الواقعة في القارة الأوروبية .

ولقد قطع طريق طويل وشاق من معاهدة الدولة النمساوية التي عقدت منذ ربع قرن الى المعاهدات الثنائية التي أبرمها الاتحاد السوفياتي ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، مع جمهورية المانيا الاتحادية ، والى الاتفاق الرباعي بشأن برلين الغربية . وكان تطبيع العلاقات الذى حققته بلغاريا وهنغاريا ورومانيا مع جمهورية المانيا الاتحادية يمثل أيضا تقدما على ذلك الدرب . ورغم الحواجز التي أقامتها قوى الامبريالية والقمع ، فقد تم اجتياز الطريق ، وقضي على بعض مصادر التوتر الخطيرة ، وأرسيت قاعدة متينة للثقة المتبادلة بين الدول في أوروبا ولتمكين تلك الدول من الاضطلاع بمسؤولية مشتركة عن السلم والأمن الأوروبيين .

وقد ثبت أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذى عقد بناء على مبادرة من البلدان الاشتراكية ، كان هزيمة لانصار " الحرب الباردة " ، وللرجعية الأوروبية والعالمية ، ونجاحا كبيرا لسياسة الواقعية والنية الحسنة بين جميع المشتركين فيه . وانتهى المؤتمر الأوروبي ، الذى اتسم بروح التفاهم المتبادل ، والتعاون والتعايش السلمي بين دول ذات نظم اجتماعية مختلفة ، باعتماد زعماء ٣٥ بلدا لوثيقة هلسنكي الختامية - التي هي ميثاق للسلم والأمن الاوروبيين وبرنامج طويل الأجل للتعاون من أجل منفعة الشعوب الأوروبية قاطبة .

وبفضل جهود البلدان الاشتراكية وبلدان كثيرة غيرها ، ورغم المعارضة العنيدة من جانب الدوائر الامبريالية ومركبها العسكري الصناعي ، أحرز تقدم في عدة اتجاهات في الحد من سباق التسلح : فقد تم حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء ، ونفذت معاهدة لعدم انتشار الأسلحة النووية ، ووافقت الدول على عدم وضع أسلحة التدمير الشامل في المدارات الأرضية وعلى الاجرام السماوية وفي قاع البحار والمحيطات ، وحظرت الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة التكسينية وقضي عليها ، وفرض حظر على استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى .

وتطلّب الأمر بذل جهود مكثفة طيلة سنوات عديدة للوصول الى المعالم الأولى على طريق الحد من الأسلحة الاستراتيجية وبالتالي كبح جماح أخطر جانب من جوانب سباق التسلح . غير انه تبين ، في مرحلة معينة ، أن من الممكن احراز تقدم حتى في هذه المسألة البالغة الصعوبة .

ورغم محاولات المناوئين للتعاون السلمي الرامية الى تأليب الدول على بعضها البعض ، فقد أحرز تقدم ملموس ، لا سيما في أوروبا ، في مجال تطبيع العلاقات بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة وفي مجال اقامة اتصالات سياسية فيما بينها . وتم أيضا تحقيق نتائج ذات شأن ، مفيدة للمشتركين في هذا التعاون ، في مجال تنمية الروابط التجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية بين الدول على قدم المساواة .

وفي كل جوانب العلاقات بين الدول ، كانت الدول الأطراف في معاهدة وارسو دائما ، وستظل ، في مقدمة الكفاح من أجل السلم والانفراج والتعاون الدولي . وان في هذا تعبيرا عن الطابع الاشتراكي لسياستها الخارجية - وهي سياسة شعبية جدا تخدم المصالح الحيوية للبشرية .

وفي الوقت نفسه ، فما دامت كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي قائمة وتواصل تعزيز امكاناتها العسكرية محاولة منها لتحقيق التفوق العسكري ، فستتخذ الدول الأطراف في معاهدة وارسو كل التدابير اللازمة للاحتفاظ بقدرتها الدفاعية في المستوى المناسب . وستبدي دوما اهتماما بشأن الأمن الحقيقي لشعوبها .

وتأكيدا لهذا ، تعلن الدول الأطراف في معاهدة وارسو، مرة أخرى ، انها لم تسع ولن تسعى أبدا الى التفوق العسكري ؛ وانها تتخذ موقفا دائما على تأييد تأمين التوازن العسكري على مستويات دائمة الانخفاض ، وتأييد تقليل المواجهة العسكرية في اوروبا والابتعاد عنها . وهي ليس لديها ، ولم يكن قط ولن يكون ، أي مذهب استراتيجي سوى المذهب الدفاعي ، وليست لديها ، ولم تكن قط ولن تكون ، أية نية لخلق الامكانات اللازمة لتوجيه ضربة نووية اولى . وان طبيعة نظامها الاجتماعي بالذات هي بحيث انها لا يمكنها أن تسعى ، ولن تسعى أبدا ، الى خلق " مناطق نفوذ "، أو انشاء رقابة عسكرية أو سياسية على أية منطقة أو على أية طرق نقل دولية .

وان اتباع سياسة الكتل غريب حقا على الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، التي هي تحالف دفاعي للبلدان الاشتراكية . وقد أبدت تلك الدول مرارا رغبتها في حل تحالفها اذا تم حل كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي في الوقت ذاته ؛ واقترحت ، كخطوة أولى ، الغاء المنظمات العسكرية للتجمّعين ، بدءا باجراء تخفيض متبادل للنشاط العسكرى . ومازالت هذه المقترحات قائمة .

ومنذ وقت ابرام معاهدة وارسو وحتى يومنا هذا ، وسياسة الدول الأطراف في تلك المعاهدة ليست سياسة ترمي الى توسيع نطاق التحالفين وبسط نشاطهما الى مناطق جديدة وانما هي سياسة تستهدف التغلب على تقسيم أوروبا الى تجمعات عسكرية وسياسية ، وتقليل المواجهة بينهما وايجاد ثقة أكبر في العلاقات بين كل الدول الأوروبية . ومن شأن ذلك أن يمكن أعضاء التحالفين من تخفيف عبء الانفاق العسكرى والتركيز كلية على مهام التنمية والتعاون السلمي .

وان بلدان معاهدة وارسو تريد ذلك ، وهي مستعدة له ، وقامت مرارا بمبادرات لهذه الغاية . وتقتضي مصالح كل الشعوب أن تتخذ بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا موقفا بنّاء .

ومنذ ربع قرن ، أى بعد عشر سنوات فقط من سحق المعتدين الفاشيين ونهاية الحرب العالمية الثانية ، أخذت الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ، تحدوها فكرة بناء عالم بلا حرب ، التزاما على نفسها بالعمل معا في تحالف أخوى بغرض زيادة مساهمتها الى أقصى حد ممكن في بلوغ هذا الهدف العظيم .

وهي اليوم ، وبعد مرور ٣٥ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية ، أكثر قناعة من أى وقت مضى بأن بناء صرح هذا العالم هدف صعب المنال ولكنه واقعي . وسيظل هذا الهدف يحظى بالأولوية العليا في سياساتها .

وهي تدرك أن كثيرا من المشاكل الهامة التي يتوقف عليها مستقبل وتقدم البشرية السلميان ما زالت تنتظر حلا ، لاسيما فيما يخص وقف سباق التسلح ، الذى مازال في تصاعد ومازال يشكل خطرا متزايدا على عملية الانفراج وعلى سلم الشعوب وأمنها . وفي الآونة الأخيرة ، ازدادت هذه المشاكل حدة . ورغم هذا ، فقد شرع في بناء سلم دائم ، ولابد لهذه العملية أن تستمر .

وفي الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية على معاهدة الصداقة والتعاون والتعاضد ، تؤكد من جديد ، رسميا عزمها الذى لا يلين على العمل دون كلل في هذا الاتجاه جنبا الى جنب مع جميع البلدان والقوى الاجتماعية الأخرى المحبة للسلم .

ثانيـــا

نظر المشتركون في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية في الحالة الراهنة للأمور في أوروبـا والمسائل الملحة ذات الصلة بالأمن والتعاون في القارة الأوروبية، في الاطار العام لتطور الوضـع الدولي .

وأكدوا أن مجريات الأحداث في العالم برهنت على سلامة التقديرات والأهداف الـواردة في اعلان موسكو المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ الصادر عـن الدول الاطراف فـي معاهدة وارسو .

ولاحظ المشتركون في هذا الاجتماع ، في هذا الصدد ، ان تصميم الشعوب وجميع القـوى التقدمية المحبة للسلم على وضـع حد للسياسات العدوانية الجائرة التي تنتهجها الامبرياليـة والاستعمار والاستعمار الجديد ، تتشدد ، وان هناك من يخوض كفاحا يتسع باستمرار من أجـل السلم ، والانفراج ، والحد من سباق التسلح ، والحرية ، والتقدم الاجتماعي ، والتعاون الدولي السلمي على أساس المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعـدم التدخل في الشؤون الداخلية .

وأشار المشتركون في الاجتماع ، في الوقت ذاته ، الى انهم استرعوا الانتباه ، في اعـلان موسكو، الى النشاط المتزايد لقوى الامبريالية والرجعية ، وجهودها المكثفة المبذولة للسيطـرة على الدول والشعوب المستقلة ، وتعجيل سباق التسلح ، وتدخلها السافر في الشؤون الداخليـة للدول الأخرى ، وهو ما كان يشكل بالفعل في ذلك الوقت تهديدا لعملية الانفراج ويتعارض مـع رغبة الشعوب في السلم والحرية والاستقلال والتقدم .

ولاحظوا بأكبر قدر من الاهتمام أن الحالة الدولية أصبحت الآن أكثر تعقدا وأن تهديـد قضية السلم والانفراج قد ازداد بصورة ملحوظة . وان ذلك يرجع الى تشديد السياسة الامبرياليـة المبنية على القوة والمواجهة والهيمنة وتزايد عدد المشاكل الدولية التي لم تحل بعد . وان الدوائر الامبريالية التي تنتهج هذه السياسة تنتهك علنا استقلال وسيادة الدول وتتدخل في شؤونهـا الداخلية وتلجأ بصورة متزايدة الى القوة أو التهديد بالقوة في العلاقات الدولية .

ويوضع ، في الوقت ذاته ، مزيد من العقبات الجديدة في سبيل اعـادة تشكيل العلاقـات الاقتصادية الدولية على أساس الحقوق المتساوية والعدالة . ويتزايد استعمال القوة والتهديـد باستعمالها ضد البلدان النامية في الصـراع من أجل موارد الطاقة والمواد الأولية . وهـذا ما يتسبب في عدم استقرار العلاقات بين الدول كما انه يؤدي الى ظهور مراكز توتر جديدة .

وان القوى الامبريالية والرجعية تستغل كل هذه الظروف بغية زيادة ميزانياتها العسكريـة والمضي قدما في برامج التسلح الطويلة الأجل . وقد أدى ذلك الى خلق عقبات جديدة في سبيـل

تعزيز الأمن في اوروبا ، التي مازال يعوزها التقدم في مجال الانفراج العسكرى ونزع السلاح ، والى التوسع المستمر في النفقات العسكرية والقوات والتسلح والى وجود مخزون متزايد من وسائل التدمير خاصة ذات الطبيعة النووية التي تهدد شعوب القارة .

وان قرار منظمة حلف شمال الأطلسي الذى يقضي بانتاج القذائف النووية الامريكية الجديدة المتوسطة المدى ووزعها في أوروبا الغربية قرار مشحون بالمخاطر. كما أن تطبيقه سيؤدى الى تدهور حاد في الحالة في القارة الأوروبية ، لأن زيادة الطاقة التدميرية الموجودة في أوروبا سيؤثر حتما على المناخ السياسي والمصالح الحيوية لشعوب القارة وستترتب عليه نفقات جديدة باهظة كما انه سيفرض عبئا أكبر على الشعوب .

وان الولايات المتحدة اذ تؤجل التصديق على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتجمد ، بالاتفاق مع بعض حلفائها ، المفاوضات المتعلقة بالعديد من الجوانب الهامة للحد من الأسلحة وتوقف هذه المفاوضات تماما في بعض المجالات ، تعمل بطريقة تتنافى مع مصالح الثقة والانفراج الدوليين وتتعارض مع القرارات التي اعتمدتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وهي تلغي ، في حالات متزايدة ، معاهدات واتفاقات سياسية وتجارية وقعت عليها وتتخلى بشكل مفضوح عن التزاماتها ، مستخفة بمبدأ الوفاء التام ، بموجب القانون الدولي ، بالالتزامات المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة والوثيقة النهائية للمؤتمر الأوروبي .

ويجرى الآن ، وفقا لروح الحرب الباردة ، شن حملات سياسية ودعائية ضد الدول الاشتراكية كما أن حكومة الولايات المتحدة تمارس ضغطا لم يسبق له مثيل على الحركة الأولمبية ، التي ما فتئت ، منذ أقدم العصور وحتى اليوم ، تجسد روح السلم والتعاون والروابط الوثيقة بين الشعوب .

وان الدول الممثلة في الاجتماع ترفع أصواتها ضد مثل هذه التدابير والأعمال كلها وضد محاولات نسف الانفراج الدولي وعرقلة تنمية التعاون بين الدول . وتحث بقوة على عدم القيام بما قد يزيد من تعقيد الحالة وعلى تضافر جهود كافة الدول بغية الحد من زيادة التوتر والمضي قدما في سياسة الانفراج والتعاون السلمي .

ويؤيد المشتركون في الاجتماع ، بقوة ، تفادى أحياء مناخ العداوة والارتياب في القارة الأوروبية . وان استمرار عملية الانفراج وتنمية التعاون على أسس المساواة في الحقوق يكتسيان أهمية حيوية بالنسبة لشعوب أوروبا ، التي تعلمت من تجربتها مدى خدمة الانفراج لمصالحها الحقيقية ، شأنها في ذلك شأن جميع شعوب العالم باسره . ومن المهم الا تتقلص الروابط السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والروابط السلمية الأخرى القائمة حاليا بين الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بل على العكس من ذلك يجب تطويرها بغية استمرار تبادل وجهات النظر والأفكار والملاحظات المتعلقة بالمشاكل الحالية الأوروبية والعالمية في اطار الاتصالات السياسية والمشاورات فيما بينها .

ومن المهم ايضا الاستفادة من تجربة مؤتمرات عموم أوروبا ، التي عقدت في ١٩٧٨—١٩٨٠ على أساس القرارات الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي . كما أن من الضروري تأمين تطبيق نتائج المؤتمر الأوروبي المعني بحماية البيئة ، وعقد المؤتمر الأوروبي للطاقة الذى بدأ الاعداد له بالفعل ، والتوصل الى اتفاق حول عقد اجتماع مماثل بشأن النقل .

وفي الوقت ذاته يرى المشتركون في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ان من واجبهم التأكيد على أن استمرار عملية الانفراج في القارة الأوروبية وتكثيفها يتوقفان بصورة قاطعة على مدى ما تبديه الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا من اهتمام بالتقدم المحرز في أوروبا خلال العقد الماضي ومدى المثابرة على تطبيق مبادئ وأحكام الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي .

ومن ثم ، فانهم يولون اهتماما خاصا للمحاولات المتكررة للتشكيك في سيادة الدول وحرمة حدودها ، مما يتعارض والالتزامات التي تعهدت بها في الوثيقة النهائية جميع الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا .

وان الدول الممثلة في الاجتماع مصممة ، مع جميع البلدان المحبة للسلم والقوى الاشتراكية ، على حماية الانفراج وتكريس جهودها لجعله عملية مستمرة وعالمية ذات نطاق شامل . وهي على استعداد ، كما كانت من قبل ، لتطوير وتعزيز علاقاتها مع جميع بلدان اوروبا والعالم ، وبذلك تتسع سبل التعاون المجربة وتشيد سبل جديدة للمستقبل .

والمشتركون في الاجتماع على يقين بأن الاجتماع القادم لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر مدريد لعموم أوروبا يمكن ويجب ان يلعب دورا هاما في دعم الانفراج وتعزيز الأمن وتنمية التعاون في اوروبا . كما انهم يرون أن الحالة الراهنة في أوروبا تتطلب ، بصورة عاجلة ، من جميع المشتركين في ذلك الاجتماع ايلاء الاهتمام اللازم للاعتناء بالتحضير له ، كما يجب عليهم أن يسعوا الى خلق مناخ الثقة والتفاهم المتبادل الضروري لنجاحه . وان جميع المشتركين في اجتماع مدريد تقع عليهم مسؤولية كبيرة لضمان انعقاده في اطار بناء .

ويعتقد المشتركون في اللجنة الاستشارية السياسية أن هناك احتمالات بأن ينتهي اجتماع مدريد الى عقد اتفاق بشأن اتخاذ خطوات عملية تتعلق بالجوانب العسكرية والسياسية للأمن الأوروبي وتنمية التعاون في كل مجال . وان ذلك يستدعي قوة ارادة وجهدا من جانب المشتركين في الاجتماع واستعدادا لالتماس وايجاد امكانيات للاتفاق ولاتخاذ خطوات بناءة فيما يتعلق بكل جزء من أجزاء الوثيقة النهائية .

وان محور المشاكل الذى يدور حوله تعزيز السلم في أوروبا يتوقف اليوم على مشكلة الانفراج العسكرى ونزع السلاح في القارة .

ويشكل تحقيق التقدم في الانفراج العسكرى في أوروبا هدفا واحتياجا ملحا للغاية . ويأتي في المقام الأول من الأهمية تعزيز وتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها والحد من القوات المسلحة والأسلحة لكل دولة أو مجموعة من الدول فيما عدا احتياجات الدفاع والتخلي المتبادل عن محاولات تحقيق التفوق العسكرى .

ويعتقد المشتركون في الاجتماع انه لا توجد ، ولن توجد ، أية عقبات منيعة في سبيل ايجاد حلول عملية تدعم الانفراج العسكرى في أوروبا ، اذا ما عالجت جميع الأطراف هذه المشكلة وهي راغبة في تقديم مساهمتها البناءة .

ويعد القرار الذى اتخذه الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بسحب جزء من قواته وأسلحته بما في ذلك وحدات الدبابات من أوروبا الوسطى مثالا على ذلك النهج . وان جميع الدول الأطراف في معاهدة وارسو التي رحبت بهذه الخطوة ، التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ، حبا في السلم ، ابان اعلانها ، تواصل اليوم تأييدها التام لتنفيذها .

ولقد كان ، خلال السنة الماضية ، معروضا على حكومات جميع الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا مقترح يدعو الى عقد مؤتمر للانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا ، مقدم من الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، اتخذ شكلا محددا في الوثائق المشتركة التي اعدتها هذه الدول . وان انعقاد مثل هذا المؤتمر يمكن ان يصبح حدثا مشهودا في مجال تمتين أسس السلم الأوروبي ووفاء جميع الدول المشتركة في مؤتمر عموم أوروبا بالالتزام باتخاذ خطوات فعلية ترمي الى التقليل من المواجهة العسكرية ، وتشجيع نزع السلاح في اوروبا .

وان الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية تدعو جميع المشتركين في مؤتمر عموم أوروبا الى اتخاذ موقف بناء ازاء مسألة عقد مؤتمر للانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا ، بحيث يتسنى في اجتماع مدريد اتخاذ قرار بشأن عقد هذا المؤتمر . وهي مستعدة لتدرس بعناية المقترحات المقدمة من الدول الاخرى بشأن اجراءات المؤتمر ومضمون عمله .

ويؤيد جميع المشتركين في الاجتماع مقترح الجمهورية الشعبية البولندية التي ترى ان مؤتمر الانفراج العسكرى ونزع السلاح في اوروبا ، ينبغي أن يعقد في وارسو ، وهي المدينة التي اظهرت أكبر قدر من البطولة والايثار خلال سنوات المحنة القاسية في الحرب العالمية الثانية . ويأمل المشتركون ان يحظى هذا المقترح ، الذى لقي استجابة في العديد من البلدان الاوروبية ، بتأييد عام .

وترى الدول الممثلة في الاجتماع فيما يتعلق بالنهج الذى سيتبع ازاء مسائل الانفراج العسكرى في أوروبا ، الجمع بين التدابير المادية الرامية الى بناء الثقة ونزع السلاح والخطوات السياسية والتعاهدية الهادفة الى الحد من خطر اندلاع الحرب وتعزيز ضمانات امن الدول . وهذا هو الهدف من اقتراحها ابرام معاهدة بين جميع الدول المشتركة في مؤتمر عموم اوروبا ، يتعهد فيها كل طرف موقع بالا يكون أول من يلجأ الى استخدام الأسلحة النووية أو التقليدية ضد طرف آخر .

ودعت الدول الى اعتماد وتنفيذ جميع التدابير والاتفاقات التي ترمي الى تمتين الأسس السياسية والقانونية اللازمة للقيام ، في أوروبا ، بمراعاة تطبيق مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد

باستعمالها ، كما دعت الى اتخاذ تدابير خاصة لتعزيز ضمانات امن الدول اللانووية في اوروبا . وان مثل هذه التدابير قد تتضمن احكاما تنص على الا تستخدم الدول النووية أبدا الأسلحة النووية ضد الدول الاوروبية - سواء كانت مشتركة في الأحلاف العسكرية أو غير مشتركة فيها - غير الحائزة على مثل هذه الأسلحة والتي لا توجد على اراضيها أسلحة نووية لدولة أخرى . كما أن من حق هذه الدول الحصول على ضمانات بعدم استخدام أسلحة أخرى ضدها عملا بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

وتولي الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية اهتماما خاصا للمشكلة الرئيسية المتعلقة بوضع اتفاق بشأن القذائف النووية المتوسطة المدى .

وان المحادثات المتعلقة بالقذائف النووية المتوسطة المدى ممكنة ، ويؤيد المشتركون في الاجتماع مقترح الاتحاد السوفياتي في هذا الموضوع . الا ان هناك شيئا واحدا ضروريا للبدء في مثل هذه المحادثات ، وهو العدول عن قرار منظمة حلف شمال الاطلسي القاضي بصنع أنواع جديدة من القذائف النووية الامريكية ووزعها في أوروبا الغربية ، أو على الاقل التوقف عن تطبيق هذا القرار .

وأعرب المشتركون عن اقتناعهم بأنه يستتبع ، اذا ما توخت جميع الدول مصلحة سلم وأمن الشعوب الأوروبية وبرهنت على الارادة السياسية اللازمة ، مع الحفاظ على شبه التوازن الحالي للقوى ، الذى اعترفت بلدان حلف شمال الأطلسي نفسها مؤخرا بوجوده ، تفادى زيادة التكثيف الخطير لسباق التسلح النووى في أوروبا وأيضا ايجاد سبل للابقاء على هذا التوازن على مستويات أقل .

وان شعوب اوروبا تولي اهتماما حيويا للدخول المبكر في المحادثات المتعلقة بالقذائف النووية المتوسطة المدى وانجاحها ، ولوقف سباق التسلح النووى وانتشار ترسانات القذائف النووية في القارة الاوروبية . وهذا من شأنه أن يخدم مصالح سلم وأمن جميع الشعوب .

وترفض الدول الممثلة في الاجتماع رفضا باتا مزيدا من التأخير في محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى . وان هناك اعدادا ضخمة من القوات وكميات هائلة من أحدث المعدات متمركزة في هذه المنطقة ، ولا أحد يستهين بخطورة مثل هذه الحالة .

ولقد اتخذت البلدان الاشتراكية المشتركة في محادثات فيينا خطوات هامة للتقريب بين مواقف الجانبين . الا ان بلدان حلف شمال الأطلسي المشتركة في المحادثات لا تفعل شيئا لانجاحها ، بل لقد حدث مزيد من التقهقر في موقف هذه البلدان تجاه مضمون المسائل المستعرضة . وفي الوقت ذاته ، يرى المشتركون في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ان امكانيات التوصل الى اتفاق في محادثات فيينا لم تستنفد كلها بعد . وهي على استعداد لمواصلة تكريس جهودها للبحث عن حل لا يضر بأمن أى من الطرفين ، ويؤدى ، في آن معا ، الى انخفاض مستوى المواجهة العسكرية في اوروبا الوسطى . وهذا يستوجب اتباع نهج بناء من جانب جميع المشتركين في محادثات فيينا .

وان الدول الممثلة في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية تؤيد بحزم تنفيذ تدابير الانفراج العسكرى في اجزاء أخرى من اوروبا ايضا وفي منطقة البحر الابيض المتوسط .

كما ان اتخاذ خطوات ملائمة فيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من شأنه ان يكفل امتداد تدابير بناء الثقة الى هذه المنطقة ، وأيضا تخفيض القوات المسلحة فيها وسحب السفن المزودة بالاسلحة النووية من البحر الابيض المتوسط ، والعدول عن وزع الأسلحة النووية في أراضي البلدان الاوروبية اللانووية وبلدان البحر الابيض المتوسط اللانووية ، مما قد يتفق وروح الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي . وان الدول الأطراف في معاهدة وارسو على استعداد للدخول في محادثات جدية وعملية فيما يتعلق بهذه المسائل كلها .

وأكدت هذه الدول أيضا بحزم مماثل ضرورة اتخاذ تدابير عملية لاحراز تقدم سريع ، لا على المستوى الاوروبي فحسب وانما أيضا على المستوى العالمي ، في حل مشاكل الحد من سباق التسلح ووقفه واتخاذ خطوات محددة لنزع السلاح ، ولاسيما السلاح النووى . وهي مقتنعة بأن المجموعة الشاملة للمقترحات المقدمة من الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، التي تغطي جميع جوانب هذه المشكلة ، ستظهر سبلا يعوّل عليها لانجاز مثل هذا العمل . وان الدول الممثلة في الاجتماع تؤكد ، من جانبها ، انه لا توجد أنواع من الأسلحة قد لا ترغب في الحد منها أو تخفيضها على أساس متبادل .

وتعلن ، مرة أخرى ، الدول الممثلة في الاجتماع ، تحدوها في ذلك مثلها العليا الاشتراكية والشيوعية وعلى مرأى من شعوبها وشعوب العالم أجمع ، عن تصميمها على استئناف جهودها بل والكفاح بمزيد من النشاط من أجل الانفراج العسكرى ووقف سباق التسلح ونزع السلاح ، بما في ذلك تخفيض النفقات العسكرية للدول وقواتها المسلحة وأسلحتها .

ثالثـــا

أكدت وفود جمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية الشعبية الهنغارية ، والجمهورية الشعبية البولندية ، وجمهورية رومانيا الاشتراكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثناء تبادل الآراء ، أن دولهـــا تؤيد على الدوام التسوية السلمية العادلة والدائمة لحالات النزاع ، في جميع أنحاء العالـــــم . ولا توجد مشاكل ، عالمية أو اقليمية ، تعتبرها هذه الدول مستعصية على الحل بالطرق السياسية . ويتطلب مثل هذا الحل احتراما شديدا لحقوق سيادة جميع الدول واستقلالها والابتعاد الكامل عن التدخل في شؤونها الداخلية ، وعن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضدها وعن محاولة بسط سيطرة أجنبية عليها وتحويلها الى قواعد للعدوان ضد بلدان أخرى .

ولقد كان يمكن ، منذ زمن بعيد ، إحلال سلم دائم في الشرق الأوسط . فالطريق الـــى مثل ذلك السلم معروف جيدا ، كما أن الدول الممثلة في الاجتماع أشارت اليه في مناسبات عديدة ، وهو يتمثل في ايجاد تسوية سياسية شرق أوسطية شاملة تشترك فيها بصورة مباشرة جميع الأطـــراف المعنية ، بما فيها الشعب العربي الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس احترام المصالح المشروعة لجميع دول وشعوب الشرق الأوسط ، بما فيها اسرائيل .

وتتطلب مثل هذه التسوية انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلـــة في عام ١٩٦٧ ، واستعادة حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك انشـــاء دولته المستقلة ، وضمان سيادة وأمن جميع دول المنطقة . كما أن ايجاد تسوية سياسية في الشرق الأوسط يستلزم ألا يتخذ أحد اجراء قد يجعل من الأصعب بلوغ هذه الأهداف وألا تتدخل أيـــة دولة في الشؤون الداخلية لبلدان وشعوب المنطقة ، أو تحاول أن تحدد النظم السياسيـــــة والاجتماعية التي يتعين على تلك البلدان أن تقيمها لنفسها ، أو أن تدّعي أية حقوق لها فـــي مواردها الطبيعية أو أن تعتدي على هذه الموارد بأية طريقة من الطرق .

وأكد المشتركون في الاجتماع كذلك على الحاجة الى تسوية سياسية للحالة التي نشـــأت بصدد أفغانستان . ولا بد من أن تضمن هذه التسوية التوقف الكامل لجميع أشكال التدخـــل الخارجي الموجه ضد حكومة وشعب أفغانستان وعدم تكراره . وعندما تتوقف جميع أشكال التدخل الخارجي الموجه ضد حكومة وشعب أفغانستان توقفا كاملا ، ستتخذ الخطوات لانسحاب القـــوات السوفياتية من أفغانستان وفقا للبيانات الصادرة عن الاتحاد السوفياتي .

وأثناء تبادل الآراء ، أعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم لحق شعب ايران ، غيـــر القابل للتصرف ، في أن يقرر مستقبله بحرية ودون أى تدخل خارجي ، وأن يحدد طريق نمـــوه . وأدانت أشد الادانة وأوضحها العملية العسكرية التخريبية التي قامت بها مؤخرا الولايات المتحدة في أراضي ايران بوصفها عملا صارخا بوجه خاص من أعمال العنف ، والتدخل وانتهاك سيادة دولة

مستقلة . وأعلنت ، اذ أعربت من جديد عن وجوب وفاء جميع الدول بدقة بالتزاماتها بموجب اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية ، أنه ليس هناك البتّة أية مبررات لانتهاك سيادة أى بلد أو ممارسة أى نوع من الضغط عليه .

وأعرب المشتركون عن اقتناعهم بأن المشاكل التي نشأت في العلاقات بين الولايات المتحدة وايران ينبغي ، شأنها شأن أية مشاكل أخرى بين الدول ، أن تسوّى عن طريق المفاوضات السلمية ، على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام ، دون اللجوء الى أى عمل عسكرى أو الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

وأعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم لمقترح دول المحيط الهندى الداعي الى تحويل تلك المنطقة الى منطقة سلام ، وأعربوا عن استعدادهم للتعاون معها من أجل هذه الغاية ، في محافل كالمؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندى المزمع عقده تحت رعاية الأمم المتحدة في عام ١٩٨١ . كما لاحظوا أن الزيادة الكبيرة في وجود ونشاط القوات البحرية للولايات المتحدة في المحيط الهندى ، وتوسيع القواعد العسكرية الأجنبية الحالية وانشاء قواعد جديدة هناك يتنافى تماما مع الخطة ، التي أقرتها الأمم المتحدة ، لتحويل المحيط الهندى الى منطقة سلم ، ان ذلك يمثل تهديدا لسلامة واستقلال كثير من البلدان وقديتسبب في خلق مصدر جديد للتوتر الدولي .

وان البلدان المشتركة في الاجتماع تؤيد على الدوام نضال التحرير الوطني للشعوب ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، وضد جميع أشكال التسلط ومن أجل احترام حقوق جميع الشعوب في أن تكون صاحبة السيادة المطلقة على مصائرها ولتحقيق تطلعاتها نحو التنمية على طريق التقدم .

ويرحبون باعلان استقلال دولة زمبابوى بوصفه تتويجا للكفاح الطويل والبطولي لشعب ذلك البلد ضد نظام الحكم الاستعمارى العنصرى ومن أجل الحق في العيش في حرية وكرامة . وأكد المشتركون في الاجتماع مجددا تضامنهم مع الكفاح العادل لشعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال ومع شعب جنوب افريقيا المناضل لتصفية نظام حكم الفصل العنصرى والتمييز العنصرى .

والواضح أن من واجب الدول ، سواء كانت في الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط ، في جنوب شرقي آسيا أو الجنوب الافريقي أو في أى جزء آخر من العالم يوجد فيه توتر سياسي أو حالة نزاع ، أولا ، ألا تفعل ما قد يؤدى الى تفاقم الحالة ، وثانيا ، أن تساعد باتباعها نهجا موضوعيا وسياسة يعينان على تدارك الأزمات وأن تساهم في تطبيع الحالة . وتلتزم الدول الممثلة في الاجتماع التزاما دقيقا بذلك المنهج وتطلب الى جميع البلدان الأخرى أن تحدو حدوها .

وتود الدول المشتركة في الاجتماع أن تمتد عملية الانفراج بحيث تشمل جميع مناطق العالم . فليس ثمة بلد لا يعود عليه ذلك بالفائدة ، وليس ثمة دولة لا تستفيد من نتائج الانفراج ، وليس ثمة ولا يمكن أن يكون هناك أى بديل معقول لسياسة الانفراج .

وفي ذلك الصدد ، يرى المشتركون في الاجتماع أن هناك عامل ايجابي هام يتمثل في البيانات التي أدلى بها زعماء بلدان عديدة منادين باتخاذ اجراءات فعّالة لتعزيز الانفراج وازالة أية عقبة في العلاقات بين الدول تعترض تلك العملية ، كأساليب الاكراه وإملاء الأوامر ، وانتهاك السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ويلاحظ المشتركون في الاجتماع الدور الآخذ في الاتساع الذى تلعبه ، في تسوية المشاكل الدولية المعقدة ، حركة عدم الانحياز ، التي تعد عاملا ايجابيا للغاية في السياسة الدولية المعاصرة . وهم يقدّرون ، بتلك الروح ، نتائج المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذى عقد في هافانا في عام ١٩٧٩ .

كما أنهم يؤيدون قرارات المؤتمر التي تستهدف تعزيز السلم والأمن الدولي ، وتحقيق نزع السلاح وانشاء مناطق سلم ، وازالة القواعد العسكرية الأجنبية من أراضي الدول الأخرى وتحريم أى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدول ، وضمان حقوق الشعوب في التنمية الحرة والمستقلة ، وتحرير بلدان آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية من الاستغلال الامبريالي ، والاستعمار ، والاستعمارى الجديد ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد على أساس عادل وديمقراطي .

وبالنظر الى الأهمية الخاصة التي تتميز بها مشكلة التغلب على التفاوت بين الدول في مجال التنمية الاقتصادية واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، لاحظ المشتركون في الاجتماع أهمية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد هذا الصيف بشأن مسائل تتعلق بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد . وأعربوا عن أملهم في أن تؤدى أعمال ونتائج هذه الدورة الى تسهيل التقدم نحو تعاون دولي منصف في الميدان الاقتصادى وكذلك الى تأييد جهود البلدان النامية الرامية الى تعجيل تنميتها الاقتصادية .

ولقد تميّزت فترة السبعينات بتعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . وسيكون ضروريا في الثمانينات ليس فحسب المحافظة على الانجازات الايجابية التي سجلها العقد السابق بل كذلك زيادة فوائد الانفراج ، وتوسيع نطاق الكفاح من أجل السلم ، والحرية ، والاستقلال الوطني ، والتقدم الاجتماعي . وهذا سيحقق تطلعات البشرية جمعاء .

رابعـــا

ان الدول الأطراف في معاهدة وارسو المشتركة في اجتماع للجنة السياسية الاستشارية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيعها على هذه المعاهدة تسترعي انتباه جميع البلدان الأوروبية وجميع بلدان العالم الى المسؤولية التي تتحملها الآن جميع الدول عن المستقبل فيما يتعلق بالاتجاه الذى تتخذه التطورات العالمية حاليا .

وان الأسس التي سيقوم عليها المستقبل توضح اليوم وان حياة الدول في المستقبل تعتمد على نوع القرارات التي تتخذها الآن الدول ، بصورة جماعية أو فردية ، بشأن المشاكل الدولية الخطيرة. ويجب على الدول عند اتخاذها لهذه القرارات أن تتذكر أن المصالح العامة لجميع الدول والشعوب تقضي بالعمل على أساس الحقائق الأقليمية والسياسية التي ظهرت في أوروبا نتيجة للانتصار العظيم على المعتدين الفاشيين في الحرب العالمية الثانية ونتيجة للتطورات التي حدثت في أعقاب الحرب ، وبتشجيع تعزيز الشرعية الدولية التي تستند الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده .

ويجب على زعماء الدول والحكومات والبرلمانات وجميع القوى في المجتمع ادراكا منهم لمسؤولياتهم نحو شعوبهم وشعوب العالم كله أن يبذلوا كافة الجهود الممكنة للحيلولة دون اندلاع حرب أخرى وأن يسعوا في طريقها عائقا لا يمكن تخطيه . ويتبين من تحليل الموقف الراهن أن من الضرورى تركيز هذه الجهود أولا وقبل أى شيء على النقاط التالية :

أولا : الموافقة ، كعمل مشترك لاظهار حسن النيّة ، على أنه لن تقوم أية دولة أو مجموعة من الدول في أوروبا ، اعتبارا من تاريخ محدد متفق عليه ، بتعزيز قواتها المسلحة في المنطقة المحددة في الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وهذا سوف يساعد على تدعيم التطورات الايجابية في الموقف في القارة الأوروبية وسيكون خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار والثقة في أوروبا .

ثانيا : التقيد تماما بجميع أحكام الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، التي وقعها رسميا في هلسنكي ، منذ خمس سنوات ، ممثلون على أعلى مستوى لخمس وثلاثين دولة . وهذا ينطبق ، أولا وقبل أى شيء ، على المبادئ التي تعهدت الدول المشتركة في مؤتمر أوروبا كلها بالاسترشاد بها في علاقاتها المتبادلة وهي: المساواة في السيادة ؛ واحترام الحقوق الملازمة للسيادة ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ؛ وحرمة الحدود ؛ والسلامة الاقليمية للدول ؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ؛ واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ؛ وتساوى الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير ؛ والتعاون فيما بين الدول ووفاؤها بالتزاماتها ، بمقتضى القانون الدولي ، بنية صادقة .

ثالثا : القيام ، من أجل انجاح اجتماع مدريد المقرر عقده في نهاية عام ١٩٨٠ ، بتكثيف وتوسيع نطاق تبادل الآراء على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لضمان التوصل الى اتفاق عام في أساسه حتى قبل أن يبدأ الاجتماع ، حول المسائل التي يمكن الاتفاق عليها في الاجتماع فيما

يتعلق بالخطوات العملية التي قد تؤدى الى تنفيذ الوثيقة النهائية على نحو أكمل . وان من شأن الاعداد الكامل لاجتماع مديد واحراز تقدم في تنسيق قراراته أن يوفرا أساسا لمشاركة وزراء الخارجية في اتخاذها . وان تمخض اجتماع مديد عن نتائج ايجابية ومحددة يمكن أيضا أن يكون ذا أثر ايجابي على الحالة العامة للمناخ الدولي .

رابعا : التعجيل بالأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بالانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا وتكثيف التبادل الثنائي للآراء حول المسائل المحددة المتعلقة بهذه الأعمال التحضيرية واجراء مشاورات تحضيرية متعددة الأطراف بين ممثلي الدول المشتركة في المؤتمر حتى يتسنى في اجتماع مديد اتخاذ قرارات عملية بشأن مهام المؤتمر وموعد بدئه واختتامه ومكان عقده واجراءاته بما في ذلك جدول أعمال مرحلته الأولى ، مع التركيز على التدابير الرامية الى بناء الثقة .

خامسا : بذل الجهود لضمان سرعة التوصل الى اتفاق في المفاوضات الجارية في المجالات المختلفة المتعلقة بالحد من سباق التسلح ووقفه . والقيام ، على وجه السرعة ، باستئناف المفاوضات بشأن المواضيع التي علّقت أو أوقفت المفاوضات المتعلقة بها .

وينبغي منح أعلى درجة من الأولوية ، في مجال التدابير العملية الرامية الى وقف سباق التسلح للاسراع ما أمكن ، باجراء واختتام المفاوضات المتعلقة بالمواضيع التالية مع التصديق في نفس الوقت على المعاهدة السوفياتية الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت - ٢) :

- الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ؛
- حظر الأسلحة الاشعاعية ؛
- حظر الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزونات الموجودة من هذه الأسلحة ؛
- عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول اللانووية التي لا توجد في اراضيها مثل هذه الأسلحة وعدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها الآن مثل هذه الأسلحة .

وان التوصل الى اتفاق بشأن كل من هذه التدابير ، التي نادت الأمم المتحدة فعلا بتنفيذها سوف يساعد على تحسين الموقف الدولي ، وسيكون النجاح في اختتام المفاوضات المتعلقة بها جميعا انجازا كبيرا للبشرية .

سادسا : البدء دون أى تأخير في مفاوضات جدية بشأن التدابير التالية توجد حاجة ملحة اليها ، لوقف سباق التسلح وتجنب خطر الحرب ، علما أن الدول الاشتراكية باستمرار ما انفكت تنادى بهذا وان الأمم المتحدة قد أيدته أيضا ولكن لم تعقد بعد مفاوضات بشأنه :

- ابرام معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة ؛
- وقف انتاج الأسلحة النووية والتخفيض التدريجي لمخزونات هذه الأسلحة الى أن تتحقق ازالتها الكاملة ؛

- حظر استحداث أسلحة جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ؛

- خفض الميزانيات العسكرية ، ولاسيما ميزانيات القوى الكبرى .

وليست لدى أية دولة أو حكومة أو يمكن أن تكون لديها ، أية أسباب مقنعة لتفادي اجراء مفاوضات بشأن هذه المشاكل . ولا يمكن لضمير البشرية أن يسكت على اضاعة أية فرصة لحلها بما فيه مصلحة جميع الشعوب .

ومن الضروري أيضا أن تبذل دون مزيد من التأخير جهود جديدة على نطاق دولي لاقامة حظر دائم على استخدام الأسلحة النووية وضمان تخلي جميع الدول عن استعمال القوة في علاقاتها ببعضها ، وازالة القواعد العسكرية الاجنبية وسحب القوات من أراضي البلدان الأخرى وتخفيض القوات المسلحة والأسلحة وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم في مختلف بقاع العالم بما فيها أوروبا .

سابعا : ومن مصلحة السلم واستقرار الوضع الدولي وكذلك من مصلحة ضمان الاستخدام المأمون وغير المعاق للاتصالات البحرية الدولية الرئيسية ، الشروع ، في محفل كالأمم المتحدة ، في بحث مسألة الحد من الوجود والنشاط العسكريين في مناطق مناسبة وتخفيض مستواهما ، سواء في المحيط الأطلسي أو المحيط الهندي أو المحيط الهادئ أو في البحر الأبيض المتوسط أو الخليج الفارسي .

وان الدول الأطراف في معاهدة وارسو تعرب في تقديمها لهذه المقترحات عن أملها في أن تتلقى حكومات جميع الدول في أوروبا وفي سائر أنحاء العالم هذه المقترحات بروح ايجابية وفي أن تدرسها بعناية وفي أن تلقى منها ومن المجتمعين الأوروبي والعالمي تأييدا واسع النطاق . وان الدول الأطراف في معاهدة وارسو مستعدة لاجراء اتصالات وحوار مع جميع الدول المعنية حول جوهر هذه المقترحات . وهي مستعدة كما كانت دائما للنظر بعناية وبصورة بناءة في أية مقترحات تقدمها الدول الأخرى من أجل تعزيز السلم والانفراج وكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح وتنمية التعاون الدولي .

*

* *

وان الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وقد نظرت ، في اطار اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية ، في المهام العاجلة المتمثلة في الكفاح من أجل تحقيق الانفراج والأمن في أوروبا وتعزيز السلم العالمي ، تؤكد مجددا تمسكها بسياسة تحقيق السلم والأمن الأوروبي والدولي .

وهي كلها اصرار على توطيد الصداقة الأخوية والتعاون في جميع الميادين سواء مع بعضها البعض أو مع سائر البلدان الاشتراكية وعلى تنمية العلاقات والمحافظة على الحوار وتعميقه مع جميع الدول .

ولقد كان ربع القرن الذى مر على توقيع معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والتعاهد فترة من مكافحة سياسة العدوان والهيمنة الامبريالية من أجل تحقيق السلم والانفراج واقامة علاقات تتسم بالمساواة والتعاون السلمي بين الدول .

وان الدول الأطراف في معاهدة وارسو تعرب عن اقتناعها الراسخ بأن دول العالم وشعوبه تستطيع بروح المسؤولية الوقادة ، أن تكفل صيانة السلم وتعزيزه وتحقيق أماني البشرية في الحرية والتقدم .

عن جمهورية بلغاريا الشعبية

(توقيع) تودور جيفكوف
الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغارى ،
رئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية

عن الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية

(توقيع) غوستاف هوساك
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا
رئيس الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية

(توقيع) ايريك هونيكر
الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لألمانيا
رئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية

عن الجمهورية الشعبية الهنغارية

(توقيع) يانوش كادار
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال
الاشتراكي الهنغارى

عن الجمهورية الشعبية البولندية

(توقيع) ادوارد غيريك
الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال
البولندى المتحد

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية

(توقيع) نيكولاى شاوشسكو
الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ،
رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

(توقيع) ل . أى . بريجينيف
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي
رئيس اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيات الأعلى
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

وارسو ، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠